

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-234847

الصادر في الدعوى رقم: CF-2024-234847

المقامة

من/ المتهم
المستأنفة
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
المستأنف ضدها

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:
إنه في يوم الخميس الموافق 2025/01/30م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير
المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

الأستاذ/ ...
رئيساً
الأستاذ/ ...
عضواً
الدكتور/ ...
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CTR-2024-226958) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية
الثالثة بالرياض، المقدم من/ شركة ...، سجل تجاري رقم (...).

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي
رقم (م/41) وتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر
الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل الشركة المستأنفة، وحيث انتهى القرار الابتدائي محل
الاستئناف إلى تقريره عدم قبول الدعوى شكلاً لعدم تقديمها خلال المدة النظامية وذلك على التفصيل الوارد ضمن
وقائع وأسباب القرار الابتدائي التي يحال إليها منعاً للتكرار، وحيث إنه بتأمل اللجنة الاستئنافية لما كان عليه حال طلب
الاستئناف المقدم تبين لها عدم استيفائه للبيانات الواجب إيرادها عند تقديم طلب الاستئناف والواردة ضمن الفقرة
(1) من المادة (188) من نظام المرافعات الشرعية التي تنص على أنه: "يحصل الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق،
بمذكرة تودع لدى إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم، مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه، ورقمه، وتاريخه،
والأسباب التي بني عليها الاعتراض، وطلبات المعترض، وتوقيعه، وتاريخ إيداع مذكرة الاعتراض". وما نصت عليه

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2025-234847

الصادر في الدعوى رقم: CF-2024-234847

الفقرة (1) من المادة (188) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية من أن: "على المعارض أن يضمّن مذكرة الاعتراض بياناته وبيانات الخصوم وفق المادة (41) من نظام المرافعات، وأن عليه أن يوقع على كل ورقة من ورقاتها"، وحيث إنه بإطلاع اللجنة الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من الشركة المستأنفة تبين خلوها من اسم و صفة من قدمها وفق متطلبات تقديم طلب الاستئناف، وحيث إن خلو الاستئناف من ذلك يتعذر معه التحقق من أنه صادر ممن له حق طلب الاستئناف مما تنتهي معه اللجنة إلى عدم قبوله شكلاً، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

القرار

عدم قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / شركة ...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (-) CTR-2024-226958 الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض. ويُعدّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ. وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

الدكتور / ...

عضو

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.